١١ فبراير.. خديعة سياسية وتغيير نحو الأسوأ

الأمناء / كتب / عبود الحربي× :

يتوهم البعض ويقولون إن ١١ فبراير ٢٠١١ ثورة تغيير سلمية شبابية ضد الفساد والمفسدين في اليمن، وهؤلاء في الحقيقة لديهم أوهام وتصورات خاطئة ولا ينظرون إلى واقعهم المرير والنتائج الكارثية التي ترتبت عن ذلك اليوم المشؤوم الذي يعد انتكاسة كبرى لكل المنجزات الوطنية التي تحققت منذ قيام النظام الجمهوري في ثورة السادس والعشرين من سبتمبر عام ١٩٦٢ وحتى اليوم الذي عاد فيه الإماميون الجدد بنسختهم الإيرانية إلى سدة الحكم في صنعاء.

النتائج الكارثية لم تقتصر فقط على الجانب السياسي، ولكن تعدى ذلك إلى كافة مناحي الحياة المرتبطة بدرجة أساسية بحياة المواطنين ومعيشتهم التي لم يعرها هؤلاء أي قيمة أو اهتمام يذكر، ولكن نظروا إلى مصالحهم الحزبية والشخصية وتركوا المواطن البسيط يتحمل كافة النتائج والتبعات السلبية لمغامراتهم الصبيانية، ولذلك فهم يدافعون عن هذه الذكرى المشؤومة لكونهم قد وجدوا مصالح ومغانم كثيرة لم يستطيعوا الوصول إليها في السابق، ودليل ذلك الثراء الفاحش الذي ظهر عليهم بعد تلك الفوضى وانتقالهم للعيش مع أسرهم في الخارج مقابل الفقر المدقع الذي يعاني منه الكثير من المواطنين البسطاء الذين أصبحوا لا يجدون حتى القوت الضروري لهم ولأسرهم في ظل ارتفاع الأسعار بصورة جنونية غير مسبوقة وتدهور شامل في كل مناحي الحياة، وهناك تقارير أممية صدرت عن عدد من المنظمات الإنسانية تتحدث عن الوضع في اليمن وتصفه بأنه أسوأ كارثة إنسانية حول العالم من الناحية المعيشية والصحية والأمنية وغير ذلك.

وعند النظر إلى الأسباب الحقيقية التي أوصلت اليمن واليمنيين إلى هذا الوضع الكاري غير المسبوق نجد أن الصراع الحزبي والسياسي على السلطة والتعبئة الخاطئة ونشر ثقافة الحقد والكراهية من الدوافع الأساسية التي تسببت في إدخال اليمن في دومة من العنف والفوضى حتى اليوم وذلك تحت مسميات الربيع العربي والثورة الشبابية السلمية التي لم تكن في الحقيقة ربيعًا عربيًا ولا ثورة شبابية ولم تعرف للسلم طريقًا، ولكنها كانت عبارة عن فوضى منظمة مدعومة من الخارج بالتنسيق مع الأحزاب السياسية المعارضة والتنظيمات الأخرى الساعية للحكم والسيطرة على مقاليد السلطة ولم تكن كذلك سوى خديعة سياسية كبرى من قبل كهنة الأحزاب لعموم الشعب اليمني المتطلع إلى حياة أفضل ولذلك قامت تلك الأحزاب والجهات السياسية بالتحريض الواضح والصريح على الفوضى وإسقاط الدولة وتفكيك الجيش والخروج على كافة الأنظمة والقوانين الشرعية والدستورية وصاحب ذلك نشر سلسلة واسعة جدًا من الأكاذيب والإشاعات والوعود الوهمية التي تبخرت وذهبت أدراج الرياح.

نكرر ونقول إن ١١ فبراير ٢٠١١ لم يكن في الحقيقة والواقع المعاش سوى مؤامرة كبرى للتغيير السلبي نحو الأسوأ ولا يوجد أي مقارنة بين الماضي والحاضر من جميع النواحي السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية والمواطن البسيط اليوم يحن قلبه للماضي ولحكم الرئيس علي عبدالله صالح، ويتمنى العودة إلى ذلك الزمن الجميل الذي كان يوجد فيه دولة ونظام وأمن وأمان واستقرار ورواتب تصرف نهاية كل شهر وخدمات أساسية حتى وإن كانت بالشكل غير المطلوب حتى فساد النظام السابق يتمنى أكثر المواطنين اليوم عودته والسبب الفساد الحاصل الذي تخطى كل الأرقام والمعدلات القياسية حول العالم.

اعلم أن البعض من المتأثرين بالدعاية السياسية والانتماءات الحزبية الضيقة لن يعجبهم هذا الكلام الواقعي الصحيح وسوف يتم تصنيف كاتب هذه السطور أنه عفاشي وغير ذلك من الأسطوانة المشروخة والأغنية القديمة المعروفة من قبل هوامير الجريمة والفساد وأتباعهم المطبلين وذبابهم الإلكتروني على مواقع التواصل الاجتماعي ولكنها الحقيقة من الواقع التي يؤمن بها الغالبية الساحقة من أبناء الشعب بمختلف انتماءاتهم وتوجهاتهم الفكرية والسياسية والحق أحق أن يقال وأن يتبع أسأل الله أن يصلح البلاد والعباد إلى أحسن حال.

*نقلا عن (يمن الغد).

على طريق انفراج الأزمة..
ما الذي يحدثه انقسام النظام المالي والنقدي في عدن وصنعاء؟

الأمناء / تحليل / د.يوسف سعيد أحمد:

انقسام النظام المالي والنقدي في اليمن ألقى بظلاله على معيشة السواد الأعظم من السكان، وشكل فارق سعر الصرف بين عدن وصنعاء وتناقض واختلاف السياسات النقدية معضلة كبيرة زادت من سوء الأوضاع.

ويؤدي فارق سعر الصرف إلى ارتفاع تكلفة المبادلات والتحويلات؛ لكنه يعمل لصالح سلطة صنعاء وليس بالضرورة لصالح سكان المناطق التي تقع تحت سلطتها ونظرًا لتميز المناطق هناك بالخصوبة واعتدال المناخ والكثافة البشرية مما أكسبها ميزة نسبية في تصدير المنتجات الزراعية إلى مناطق الشرعية وتعد سلعة القات أكثر السلع قيمة.

وتستفيد صنعاء بتواجد المقرات الرئيسية للبنوك والمؤسسات المالية والتجارية والكتلة المالية. ولذلك ظل فارق سعر الصرف يصب لمصلحتها.

فقيمة السلع الزراعية المصدرة إلى مناطق الشرعية ومنها عدن تباع بعملة مناطق الشرعية لكن قيمتها تحول يوميا إلى الريال السعودي وهذا يشكل ضغوطا قوية على الطلب على قيمة الريال السعودي تحديدا وحتى الدولار في مناطق حكومة الشرعية الذي تحدد قيمته حسب آلية العرض والطلب، لكن في سوق ينحو للمضاربة في أسعار الصرف في ظل ضعف نفاذ القانون كانعكاس لضعف أو لغياب مؤسسات الدولة المنوط بها تنفيذ القانون، وبهذا يقوم التجار المصدرون من مناطق سلطة صنعاء إلى عدن ببيع سلعهم أخذًا بعين الاعتبار فارق سعر الصرف والقيام بعمليات تحويل ومصارفة لقيمة مبيعاتهم عبر شركات الصرافة، حيث تحول قيمتها بالريال السعودي في مناطق الشرعية وترسل إلى مناطق سلطة صنعاء بأسعار السوق اليومية للريال السعودي عبر شركات الصرافة أو عبر النقل البري وأحيانا يقوم بعض المصدرين الزراعيين بالاحتفاظ بجزء من قيمة سلعهم في حساباتهم لدى فروع شركات الصرافة في عدن تستخدم لمواجهة الاستيراد أو في عمليات المضاربة بسعر الصرف بابتغاء التربح والإثراء.

فارق سعر الصرف أصاب العمالة القادمة من المناطق الشمالية العاملين في مناطق الشرعية والذين يستلمون رواتبهم بالريال المصدر من قبل البنك المركزي عدن ويرسلون رواتبهم إلى أسرهم إلى مناطق سلطة صنعاء على إثر وصول تكلفة خدمة التحويل إلى أكثر من أربعين في المائة من قيمة التحويل وتتعاظم التكلفة مع كل متغير يومي يحدث في سعر الصرف وهو اتجاه يأخذ مسارًا تصاعديًا عندما يتعلق الأمر بقيمة الدولار والريال السعودي مع بقاء عوامل وأسباب الأزمة الاقتصادية ثابتة على حالها.

ويمكننا القول مجددا وثانيا وثالثا: إن نظام سعر الصرف الثابت المعتمد في صنعاء هو سعر صرف صوري «غير حقيقي» وهذا شيء معروف، حيث صمم السعر كي يؤثر على عمليات المبادلات بين عدن وصنعاء في نطاق الحرب الاقتصادية لكنه لا ينعكس إيجابيا على أسعار السلع والخدمات في مناطق سلطة الحوثيين، فأسعار السلع هناك تباع بأسعار أعلى من أسعار مثيلتها في مناطق الشرعية.

ونستنتج في المحصلة الأخيرة أن فارق السعر في مضمونة يؤثر سلبا على معيشة الناس في مختلف المناطق.

في محاولة لوضع الحلول لمشكلة الانقسام المالي والمصرفي واختلاف أسعار الصرف والعملة المتداولة وإطلاق موارد النفط والغاز للتخفيف من الأزمة وفي ضوء خارطة الطريق التي أعلنت المملكة الوصول إليها مع سلطة صنعاء.

ورغم التشويش الذي تركته أحداث البحر الأحمر على أي جهود جادة.

تجري في الرياض مباحثات غير معلنة وربما غير رسمية بين عدن وصنعاء وتضم ممثلي الجهات والمؤسسات ذات العلاقة من الجانبين بهدف أولا جس النبض واختبار النوايا ولكن سعيا للوصول إلى اتفاق لتوحيد المؤسسات النقدية والعملة أو على الأقل كمرحلة أولي الاتفاق على تنسيق السياسات النقدية والمالية، لكن في ظل التعنت فإن المسار قد يكون صعبا والطريق سيكون طويلا ومعقدا ومع ذلك نأمل أن توفق وتكلل هذه الجهود وتصل إلى الأهداف والغايات المرجوة. وإن حدث هذا فسيكون ذلك أول اختراق داخلي وبدعم فعال إقليمي ودولي منذ بداية الحرب للوصول إلى انفراج يصب مباشرة لمصلحة المواطن الذي اكتوى بنار الأزمة الاقتصادية والإنسانية.

الجمهورية اليمنية
وزارة الاشغال العامة والطرق
صندوق صيانة الطرق

صندوق صيانة الطرق
Roads Maintenance Fund
المركز الرئيسي - العاصمة عدن

إعلان

يعلن صندوق صيانة الطرق والجسور على رغبتها في انزال المناقصة العامة رقم (1) لسنة2024 لتقديم الرعاية الصحية على العاملين ومعالوهم (إدارة النفقات بألية النسبة المئوية من اجمالي مبلغ المصروفات على الخدمات الطبية)، بتمويل من صندوق صيانة الطرق والجسور – وزارة الأشغال العامة والطرق.

على الراغبين المشاركة في هذه المناقصة من مقدمي الخدمات الطبية المؤهلين تقديم عطاءتهم (الفنية والمالية)التقدم بطلباتهم الخطية خلال أوقات الدوام الرسمي الى العنوان التالي:

وزارة الاشغال العامة والطرق _ صندوق صيانة الطرق والجسور (مدينة انماء السكنية _ أبو حربة الشارع الرئيسي عمارة رقم (CT379) امام بنك الكريمي.

لشراء واستلام وثائق المناقصة نظير مبلغ وقدره(20,000) عشرين ألف ريال يمني لايرد اخر موعد لبيع الوثائق يوم الخميس الموافق29 فبراير 2024.

يقدم العطاء في مظروفين منفصلين (فني ومالي) مغلقان ومختومان بالشمع الاحمر وعليه اسم صاحب العمل واسم المشروع ورقم المناقصة واسم مقدم العطاء وفي طيه الوثائق التالية:

1) ضمان بنكي بنفس نموذج الصيغة المحددة في وثائق المناقصة بمبلغ قدره (3%) بالريال اليمني او الدولار من قيمة العطاء صالح لمدة (120) يوماً من تاريخ فتح المظاريف او شيك مقبول الدفع.
2) صورة من البطاقة الضريبية سارية المفعول.
3) صورة من البطاقة التأمينية + البطاقة الزكوية ساريتي المفعول.
4) صورة من شهادة مزاولة المهنة سارية المفعول.

اخر موعد لاستلام العطاءات وفتح المظاريف هو الساعة 11 صباحا من يوم الاربعاء 6 مارس 2024م ولن تقبل العطاءات التي ترد بعد هذا الموعد وسيتم إعادتها بحالتها المسلمة إلى أصحابها.

- سيتم فتح المظاريف بمقر مبنى صندوق صيانة الطرق والجسور الموضح أعلاه، بحضور أصحاب العطاءات أو من يمثلهم بتفويض رسمي موقع ومختوم.

يمكن للراغبين في المشاركة في هذه المناقصة الاطلاع على وثائق المناقصة قبل شراءها خلال أوقات الدوام للفترة المسموح بها لبيع وثائق المناقصة لمدة 17 يوم عمل من نشر اول اعلان.

RMFYemen1